الميزان التجاري للبرازيل - الدول العربية

يناير حتى أبريل 2020

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

على الرغم من سيادة الآثار السلبية للوباء على السوق الدولية، إلاّ أن التجارة مع العرب تمكنت من الحفاظ على مكانة مجموعة هذه الدول في المركز الثالث من جدول ترتيب كبرى الدول المستوردة من البرازيل، والمركز الخامس من بين الدول الموردة للبرازيل، وذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020.

الصادرات:
US$ 3299,83
مليون
(-14%)

أبرز الوجهات الرئيسية للصادرات البرازيلية:

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب والعراق.

أبرز المنتجات:

لحوم الدجاج، والسكر، وخام الحديد.

الواردات:
US$ 1532,82
مليون
(-28,8%)

أبرز الموردين للواردات البرازيلية:

المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر وقطر والأردن.

أبرز المنتجات:

الوقود المعدني، والأسمدة، والملح والكبريت والتربة والحجارة والكلس والأسمنت والجص.

حجم التبادل التجاري:
US$ 4832,65
مليون
(-19.3%)

رصيد الميزان التجاري:
US$ 1767,01
مليون
(+4.8%)

فائض بالنسبة للبرازيل

السياق الدولي وأثره على التجارة الخارجية البرازيلية مع الدول العربية

إن وضع الاقتصاد البرازيلي واقتصادات الدول العربية في الوقت الراهن وكذلك المتعلق بالفترات المستقبلية القادمة، يتوافق تماماً مع البيانات الواردة ضمن الإصدارات الأخيرة للميزان التجاري المعد من قبل الغرفة التجارية العربية البرازيلية، والذي كان له رؤية مسبقة بانخفاض مستوى التجارة الخارجية للبرازيل والدول العربية فيما بينها، وكذلك مع باقي دول العالم، سواء في حجم معاملات تجارية أقل (نتيجة القيود والإجراءات الصحية المطبقة على بعض الموانئ العالمية)، أم في انخفاض عام للأسعار المتداولة في السوق الدولية.

تطور أسعار السلع في السوق الدولية
(100=2006)

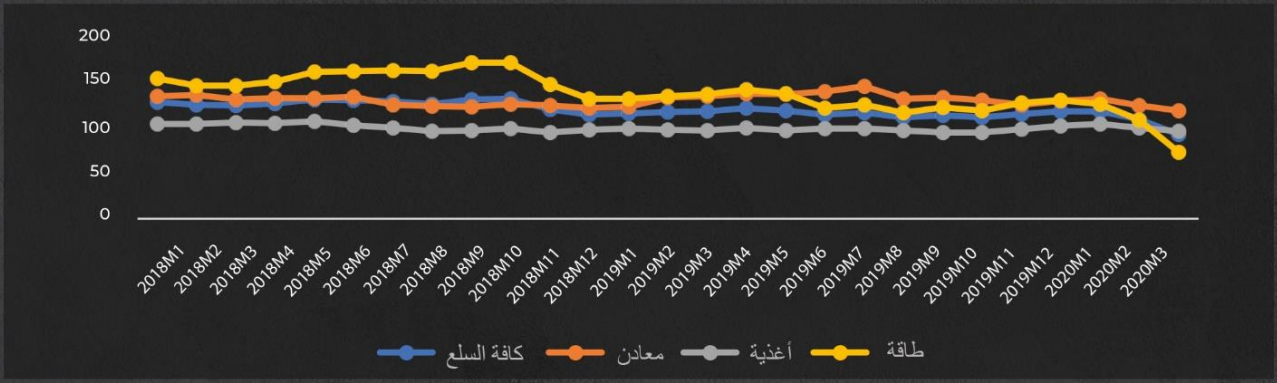

المصدر: صندوق النقد الدولي (FMI)

إن حوال 80 % من التجارة الدولية تعتمد على السفن التجارية في عملية الشحن، والتي تحرك الأغذية ومدخلات الطاقة والمواد الأولية بالإضافة إلى البضائع و المواد المصنعة في كافة أنحاء العالم.

في ضوء المشهد الحالي للوباء الذي يطال الصحة العامة، واجهت الملاحة البحرية زيادة في صرامة الضوابط من خلال فرض قوانين محلية وتقليص عدد الرحلات وتطبيق إجراءات الحجر الصحي. وأبرز التحديات التي تواجه عملية شحن البضائع تتركز في مرحلة إرساء السفينة. حيث تجبر السفن في بعض الأحيان على الإنتظار لفترة تصل إلى 14 يوم. وفقاً لبيانات صادرة عن المنظمة البحرية الدولية (IMO) فإنه قد تم إغلاق العديد من الموانئ جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا. ويجدر التنويه إلى تلك الصعوبات الناشئة أثناء تبديل كادر السفن، حيث يحتاج حوالي 100 ألف من أفراد الطاقم لتغيير نوباتهم كل شهر .

في ظل توقف الموانئ عن عملها، فإن الشحنات ومن ضمنها المستلزمات الطبية ومستلزمات المستشفيات (ليست فقط لغايات المواجهة الصارمة لفيروس كورونا)، معرضة لإحتمال عدم وصولها إلى الجهة التي تحتاجها. يذكر بأن وزراء برازيليون وعربيون يناقشون إمكانية إنشاء خط نقل بحري بين البرازيل والدول العربية، بهدف تحسين سير التدفقات وتخفيض التكاليف اللوجستية المترتبة على نقل البضائع.

كما يعتبر سوق التأمين المتعلق بالشحنات البحرية، أحد عوامل الخسارة التي يمكن أن تلحق بتجار السلع والبضائع الدولية. فعادة بوليصة التأمين لا تغطي خطر التأخير، وبالتالي فإن الكميات الكبيرة من البضاعة المتراكمة في الميناء أو في المستودع، يمكنها أن تؤدي إلى تجاوز الحد المسموح به من تراكم البضائع المغطى بعقد التأمين. باستثناء تلك الموانئ المصنفة على أنها موانئ غير آمنة، فيسمح فيه لسفينة ما بالتوجه إلى ميناء آخر بدون إلغاء التغطية التأمينية، ولكن بوليصة التأمين لا تغطي التكاليف الإضافية للشحن والنقل الناتجة عن عملية تغيير الميناء.

وصلت الصادرات الإجمالية البرازيلية خلال الفترة من يناير وحتى أبريل 2020 مبلغ US$ 67,4 مليار دولار أمريكي، وهذا الرقم يعكس أنخفاضاً بنسبة 4.4 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وأما المبيعات إلى الدول العربية فوصلت قيمتها إلى نحو US$ 3,3 مليار، أي أقل بنسبة 14 % من نظيرتها المسجلة في الشهور الأربعة الأولى من عام 2019. وكذلك الكمية المصدرة إلى الدول العربية عكست نفس السلوك، حيث سجلت هبوطاً بنسبة 23 % مقارنة بعامي 2019 و2020، ووصلت إلى 10.9 مليون طن في عام 2020. واحتلت الدول العربية المركز الثالث من حيث أعلى وجهة للصادرات البرازيلية إلى العالم. وسبقتها فقط كل من الصين (US$ 20,9 مليار) والولايات المتحدة الأمريكية (US$ 7 مليار) بحجم الوارادات من البرازيل خلال عام 2020.

وبدورها الواردات الإجمالية البرازيلية حققت قيمة US$ 55,6 مليار دولار أمريكي، ما يعكس تدني بنسبة 0.4 % حسب نفس معيار المقارنة السابقة. وحافظت مجموعة الدول العربية على مركزها ضمن أبرز الموردين إلى البرازيل، والتي كانت مسؤولة عن US$ 1,5 مليار من الواردات البرازيلية، ولكن بهبوط 28.8 % مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى لعام 2019. حيث جاءت الدول العربية خامس أكبر مصدر إلى البرازيل، وراء الصين (US$ 11,8 مليار) و الولايات المتحدة الأمريكية (US$ 10 مليار) وألمانيا (US$ 3,2 مليار) والأرجنتين (US$ 2,8 مليار)، حيث صدرت هذه الدول إلى البرازيل أكثر مما صدرته الدول العربية.

التجارة البرازيلية الخارجية - يناير إلى أبريل
(مليارات الدولارات الأمريكية)

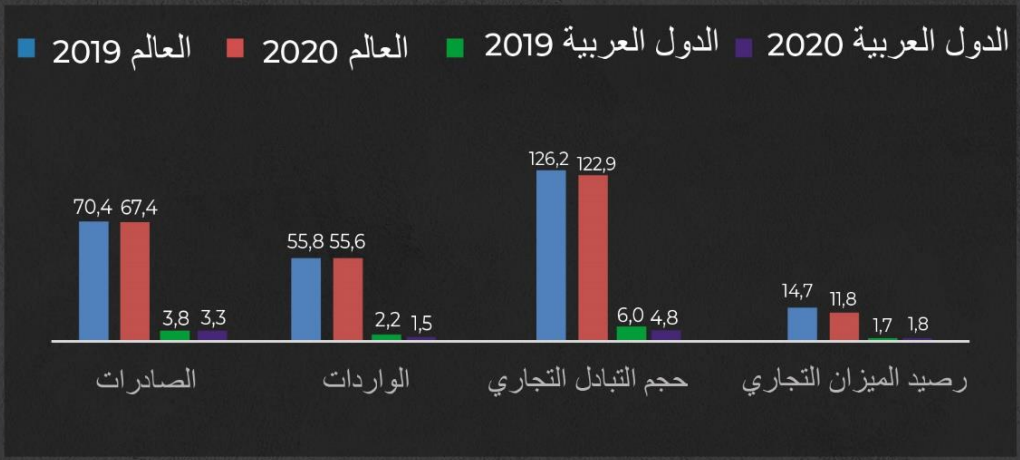

المصدر: وزارة الاقتصاد

حافظت تلك الأرقام على مركز الدول العربية ضمن قائمة الشركاء التجاريين الأساسيين للبرازيل في تلك الفترة، بحجم تبادل تجاري قيمته US$ 4,8 مليار (-19.3 %)، محتلة للمركز الرابع في قائمة الخمسة الأوائل التي تضم بالترتيب الصين (US$ 32,7 مليار | +4 %) والولايات المتحدة الأمريكية (US$ 17 مليار | -6 %) والأرجنتين (US$ 5,4 مليار | -21 %) والدول العربية وبعدها ألمانيا (US$ 4,5 مليار | 10- %).

مقارنة لأداء الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل خلال عام 2020

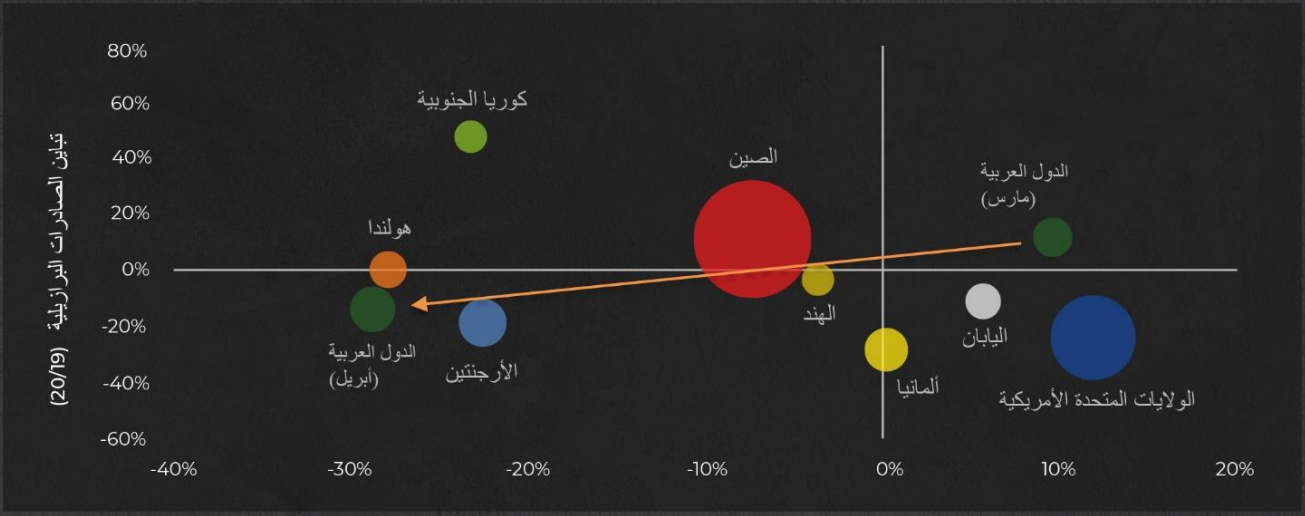

المصدر: وزارة الاقتصاد. حجم الكرات يعكس حجم التبادلات التجارية للبرازيل مع البلد المعني بين الفترة يناير وأبريل 2020، باستثناء كرة "الدول العربية (مارس)" التي تبين حجم التبادل التجاري في الفترة من يناير إلى مارس 2020.

تجاوزت التبادلات التجارية بين البرازيل والدول العربية عتبة US$ 4,8 مليار دولار، والتي تعبر عن هبوط بنسبة 19.3 % مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، مما وضع الدول العربية في المرتبة الثالثة ضمن أكبر الشركاء التجاريين للبرازيل خلال تلك الفترة. وجاء رصيد الميزان التجاري في حالة عجز بالنسبة للدول العربية US$ 1,8 مليار)، وهذا العجز أكبر بنسبة (+4.8 %) عن ذلك المسجل في نفس الفترة من عام 2019. إن انحصار السلة التجارية بين البرازيل والدول العربية في عدد محدود من السلع يشرح أحد أسباب الحساسية العالية لمؤشرات الإستيراد والتصدير خلال فترة الضغوطات، كما تم تأكيده في المخطط البياني أعلاه حيث تمت مقارنة أداء مجموعة الدول العربية في الفترة التراكمية حتى شهر مارس وأخرى حتى شهر أبريل 2020. حيث تتجلى ضرورة قسوة لوجود تنوع كبير في البضائع المصدرة من الدول العربية إلى البرازيل والذي بدوره سيضيف استدامة على العلاقات التجارية بين الطرفين، المتركزة اليوم في الوقدود المعدني والأسمدة.

لا تزال تحوم شكوك كبيرة جداً حول الفترة التي سيدوم عليها أثر التدابير التي تم تبنيها، كالمسافة الاجتماعية ومحدودية الأنشطة التجارية وبخصوص سلوك الأفراد، على الأنشطة الاقتصادية في المستقبل، ومما لا شك فيه بأن كان لها أثرها السلبي على المدى القصير، وعلى وجه الخصوص في قطاعات السياحة والضيافة والترفيه. وهذه القطاعات من المتوقع أن تستمر بمواجهة المشاكل حتى بعد انتهاء فترة العزل الاجتماعي، حيث ستتلقى آثاراً سلبية في العديد من سلاسل المدخلات والسلع وخدمات التوريد العالمية، بدءاً من الأغذية والمشروبات ومروراً بمشاريع البناء المدني، وحتى تلك المتعلقة بالتكنولوجيا والرقمنة والإتصال.

الرحلة الأولى التي يخطط لها الأمريكان
بعد اندحار الوباء

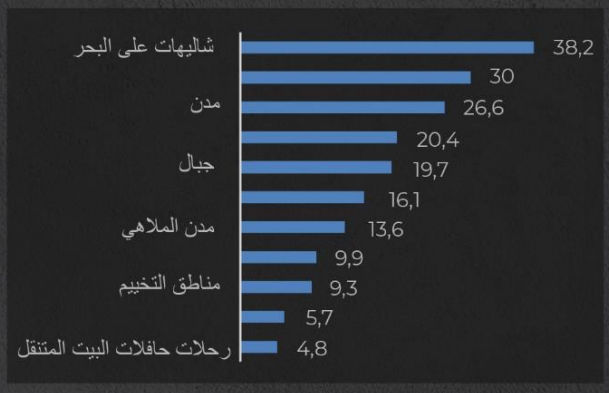

وجهات ورحلات سيتجنبها الأمريكان في
الأشهر الستة الأولى بعد اندحار الوباء

المصدر :Bloomberg Opnion (27) أجريت بعض التعديلات من قبل المؤلف

إن بعض العوامل وتداخلاتها لها دور في الحد من فاعلية التوقعات المستقبلية لما سيؤول إليه حال الاقتصاد العالمي في الفترات القادمة. ومن بين تلك العوامل نذكر حالة الشكوك حول ضرورة توسيع نطاق إجراءات التحفيز المالي في حال تم تمديد فترة الحجر الإجتماعي والتدابير المتخذة إلى ما بعد النصف الأول من عام 2020، وأيضاً فيما يتعلق بتمديد فترات توقيف الأنشطة الاقتصادية، وموضوع قدرة سلسلة الإمداد العالمي على التعافي (السعر والكمية)، والتوازن بين عزول أو إقبال المستثمرين على تبني المخاطرة.

سعر الصرف (وسطي - شراء) - ريال
برازيلي/دولار أمريكي

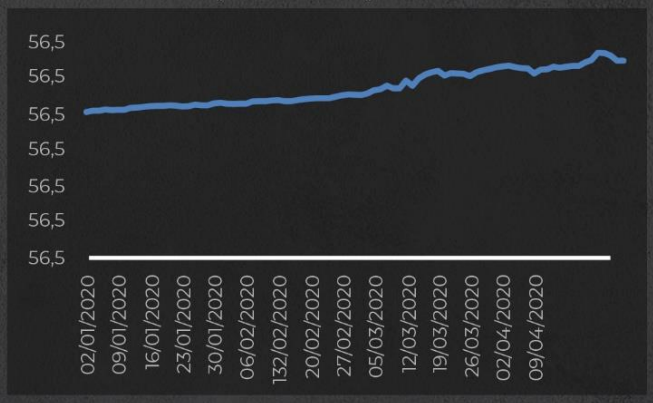

مؤشر سندات الأسواق الناشئة +EMBI خطر البلد

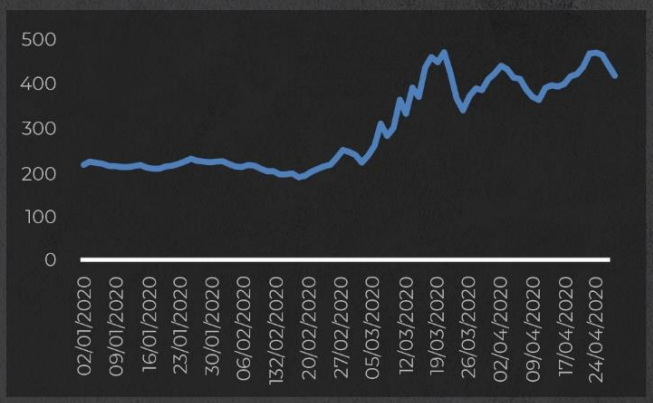

المصدر :Ipedata وبنك البرازيل المركزي

أدت بعض العوامل مثل تعطل الأنشطة الاقتصادية وزيادة حالة عدم الثقة والنفور من المخاطرة، إلى الذهاب بأسعار أصول الأسواق المالية نحو مستويات جديدة، بدءاً بالأوراق المالية الحكومية والخاصة (نتيجة إعادة توزيع الأصول ذات المخاطر المرتفعة واحتمالية زيادة العوائد للأصول ذات المخاطر المنخفضة والعوائد القليلة)، ووصولاً إلى قيم العملات النقدية، التي يعكسها سعر صرف العملات. وأيضاً ارتفعت تكاليف القروض وأصبحت الموارد أكثر ندرة. وإن واقع ارتفاع معدلات البطالة يقودنا نحو توقعات بزيادة تعسر العائلات والشركات.

يقع على عاتق حكومات البلدان تحدي جديد يتمثل بالقدرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية، حيث إن إجراءات التحفيز المالي والنقدي (التي تطبق عادة لتحفيز الطلب على الاستهلاك والاستثمار وزيادة الثقة لدى كل من رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين) تواجه بضرورة الحفاظ على اتخاذ تدابير الصحة العامة التي تحد من تنقل الأشخاص والبضائع، والتي بدورها تحصر استهلاك واستثمار الأسر والشركات.

وبدوره فإن سوق العمل يتأثر بفعل انخفاض ساعات العمل اليومية (الذي يترافق في كثير من الأحيان بتخفيض في قيمة الرواتب و/أو الاستحقاقات)، وفي مشاهد أسوأ، بتسريح العمال بسبب عدم قدرة الشركات على انتاج وتحقيق أرباح مقبولة تمكنها من دفع مستحقات الموظفين. ومن جهته أيضاً فإن عرض العمل سيتأثر، وذلك لأن العمال المرضى و/أو المعرضون لمحدودية التنقل سيقل إنتاجهم، وخاصة مقدمي الخدمات، باستثناء أولئك الذين يعملون في المنزل.

سوق الأوراق المالية والسلع في عام 2020
مؤشر :وسطي يناير 2020=100

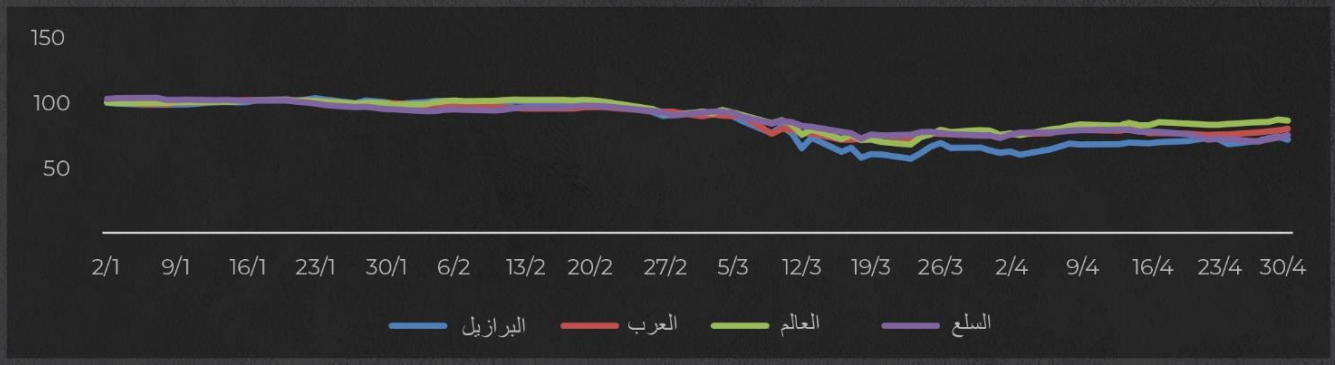

المصدر: S&P Dow Jones مؤشرات (04/05/2020)

انطلاقاً من رؤية صندوق النقد الدولي حول أداء الناتج المحلي الإجمالي، يمكننا الملاحظة بأنه ينتظرنا انخفاض كبير في أداء عام 2020، بينما هناك توقعات لزيادة ملحوظة في أداء عام 2021، وذلك مشروط بعدم تمديد فترة تدابير العزل الاجتماعي لما وراء النصف الأول من عام 2020.

لو كان للأشخاص الحرية التامة في التنقل، لكان للتحفيز المالي والنقدي تأثير مضاعف أكبر، ولكن بحكم أنه من الضروري الحد من انتشار فيروس كورونا، فإن إجراءات السياسية الاقتصادية تلك، تشكل بنية تحتية أكثر ملائمة في سبيل عودة الثقة والأنشطة الاقتصادية بحلول المستقبل القريب، علاوة على دورها في منع امتداد الآثار السلبية لهذه الأزمة إلى أبعد بكثير مما تم تسجيله حتى غاية اليوم.

وفقاً لصندوق النقد الدولي (FMI)[1]، "يمكن لسياسات التحفيز والسيولة الواسعة لغاية الحد من الضغوط التي تكبل النظام المالي، أن تعزز من مستويات الثقة وتمنع حدوث انكماش أعمق في الطلب، هادفة إلى الحد من انتشار الصدمة من خلال النظام المالي وإلى تحفيز التفاؤل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي في نهاية المطاف".

وفي هذا السياق تنبأ معهد "يوروموني‌تور" لأبحاث وتحاليل السوق أداء مبيعات التجزئة لبعض القطاعات في البرازيل وفي بعض الدول العربية بعد تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد. حيث قال بأن المشروبات غير الكحولية والمشروبات الساخنة ومنتجات النظافة المنزلية هي من المواد القليلة التي من المتوقع أن تنمو في جميع البلدان قيد الدراسة (مع وجود ثبات بالنسبة لمنتجات النظافة المنزلية في تونس).

-توقعات تطور الناتج المحلي الإجمالي (التباين %)

البلد	تباين الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	2019	2020	2021
المملكة العربية السعودية	0,3	-2,3	2,9
الجزائر	0,7	-5,2	6,2
البحرين	1,8	-3,6	3
قطر	0,1	-4,3	5
جيبوتي	7,5	1	8,5
الإمارات العربية المتحدة	1,3	-3,5	3,3
مصر	5,6	2	2,8
اليمن	2,1	-3	6,1
العراق	3,9	-4,7	7,2
الأردن	2	-3,7	3,7
الكويت	0,7	-1,1	3,4
لبنان	-6,5	-12	-
ليبيا	9,9	-58,7	80,7
المغرب	2,2	-3,7	4,8
موريتانيا	5,9	-2	4,2
عمان	0,5	-2,8	3
فلسطين	0,9	5	6,5
الصومال	2,9	-2,5	2,9
السودان	-2,5	-7,2	-3
تونس	1	-4,3	4,1
البرازيل	1,1	-5,3	2,9
الصين	6,1	1,2	9,2
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	-6,1	4,5
الدول المتقدمة	1,7	-6,1	4,5
الدول الناشئة	3,7	-1	6,6
العالم	2,9	-3	5,8

المصدر: صندوق النقد الدولي

[1] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

تنبؤات أداء مبيعات التجزئة (2020/2019)

قطاعات / بلدان	السعودية	الجزائر	البرازيل	الإمارات	مصر	المغرب	تونس
إكسسوارات ملابس	n/d	n/d	-	+	n/d	n/d	n/d
أغذية معلبة	-	+	+	+	+	+	+
أغذية طازجة	n/d	n/d	+	+	n/d	+	n/d
مشروبات غير كحولية	+	+	+	+	+	+	+
مشروبات ساخنة	+	+	+	+	+	+	+
التجميل والعناية الشخصية	-	+	-	+	+	+	-
السلع الكمالية	n/d	n/d	-	-	n/d	n/d	n/d
دمى وألعاب	n/d	n/d	+	+	n/d	n/d	n/d
رعاية الحيوانات الأليفة	+	n/d	+	+	+	+	n/d
الأجهزة المنزلية	-	n/d	+	-	-	+	n/d
كهربائيات	-	n/d	n/d	+	+	+	n/d
المنتجات الصحية	+	+	0	+		+	+
النظارات	n/d	n/d	-	-	n/d	n/d	n/d
النظافة والمناديل الورقية	-	+	+	-	+	+	-
منتجات النظافة المنزلية	+	+	+	+	+	+	0
منتجات العناية بالحدائق	n/d	n/d	+	+	n/d	n/d	n/d
التبغ	-	+	-	-	+	+	+
الملابس والأحذية	-	n/d	-	-	-	+	n/d

المصدر: يوروموتيتور

إن الخوف من العدوى وحقيقة عدم معرفة الفترة التي ستمتد عليها الإجراءات المطبقة لاحتواء الوباء، تجعل المستهلكين ينفقون أقل، إما بسبب القيود المفروضة على تنقلهم وعلى خيارات المواد المتوفرة للاستهلاك، أو حتى بكل بساطة باعتباره إجراء وقائي لعدم معرفتهم إلى أي حد يضمنون استمرار وظائفهم. وهنا فإن الطلب يقدم نفسه على أنه المكون الرئيسي لهذه الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم في الوقت الراهن.

الصادرات العربية إلى البرازيل

أشار أحدث البحوث التي قام بها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE) إلى زيادة بنسبة 10.5% في أعداد العاطلين عن العمل في البرازيل، حيث وصل عددهم إلى 12.9 مليون شخص، وهذا التوجه ليس بالغريب في ظل وجود إجراءات العزل الاجتماعي ليس فقط في البرازيل وإنما في العالم أجمع. ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم أكثر وذلك لأن البحث لم يشمل شهر أبريل.

نسبة البطالة في البرازيل (2019 حتى 2020 - %)
المصدر: IBGE

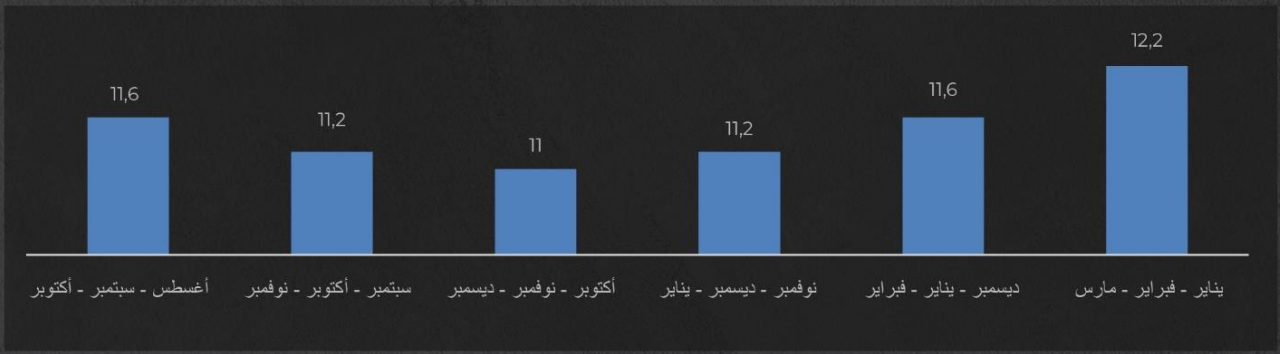

وبخصوص تدني مستويات الثقة الملحوظة لرجال الأعمال الصناعيين البرازيليين، يقول الاتحاد الوطني للصناعة2: "هناك صعوبات في تدفق المدخلات والبضائع والعمال، وبفعل إجراءات العزل الاجتماعي ووليدها "غياب المستهلك" نتج عنهما هبوط حاد في أرباح الشركات. فالمصاريف الثابتة لا تزال قائمة، وفي أثناء هذه الفترة التي تحتاج الكثير، نلاحظ انخفاض عرض رأس المال العامل وزيادة تكلفته".

مؤشر الثقة لرجال الأعمال

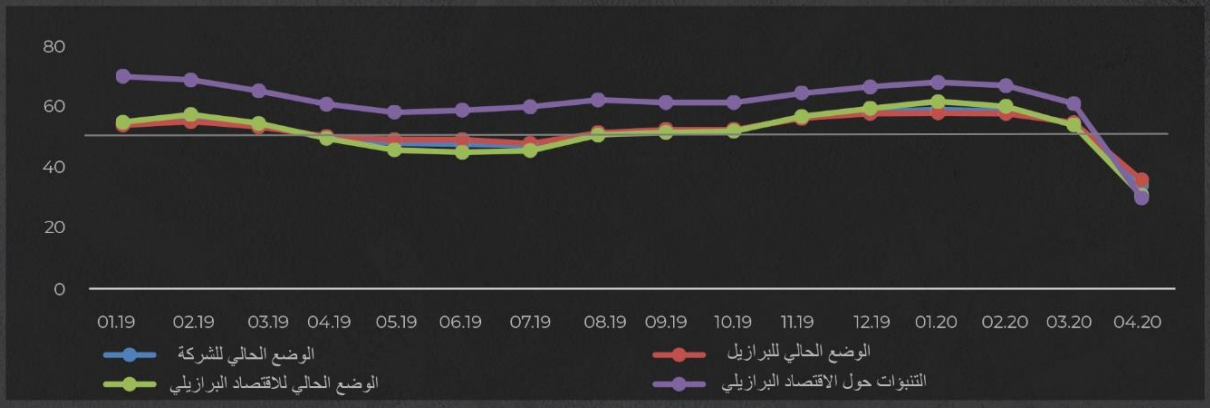

المصدر: الاتحاد الوطني للصناعة. قيم أعلى من 50 تعكس وجود ثقة لدى رجال الأعمال، حيث أنه كلما زادت النقاط المسجلة زادت الثقة وزاد انتشارها. وقيم أقل من 50 تدل على انعدام الثقة وكلما قلت النقاط كلما زاد انتشار حالة عدم الثقة بين رجال الأعمال الصناعين.

جاء طلب الاستقالة الذي قدمه وزير العدل السابق "سيرجيو مورو" وادعاءاته التي وجهها إلى رئيس الجمهورية "جايير بولسونارو" ليضيفا مكوناً سياسياً على الازمة الاقتصادية والصحية التي تعيشها البرازيل. مع ذلك وفي ظل هذا الوضع فإن أهم الأمور اللازمة للوصول إلى تعافي مستدام للاقتصاد البرازيلي، هي المضي في الإصلاحات الضريبية والمواثيق الاتحادية وغيرها من الأمور، لتوجيه رسالة لكافة المهتمين (المستثمرين المحليين والأجانب) بأن البلد متجه نحو تحقيق أكبر إنتاجية في العمل، ونحو فسح المجال للحسابات الحكومية لتنفس الصعداء، على المدى المتوسط.

التوقعات بشأن الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي في عام 2020
المصدر: البنك المركزي

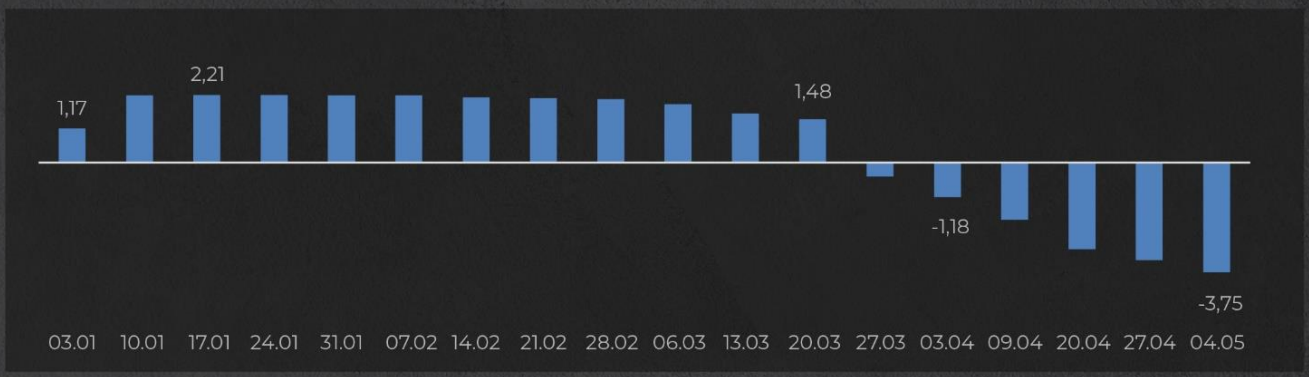

تتكون صادرات الدول العربية إلى البرازيل بشكل أساسي من مدخلات ومعدات لخط الإنتاج. إن تطبيق إجراءات العزل الاجتماعي، وهبوط الأنشطة الاقتصادية في البرازيل وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية يشرح الانخفاض بنسبة 53.6 % في قيمة الصادرات العربية من الوقود المعدني إلى البرازيل، والتي انتقلت من قيمة US$ 1,4 مليار في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019 لتصل إلى US$ 633 مليون في نفس الفترة من عام 2020. وكما القيمة، كذلك انخفضت الكمية المصدرة بنسبة (-50.5%) هابطة من 2.7 مليون طن في عام 2019 إلى 1.3 مليون طن في عام 2020 لغاية اللحظة. جاءت الدول العربية كثاني أكبر مصدّر لهذه المادة إلى البرازيل في عام 2020 لغاية الآن.

[2]https://bucket-gw-cni-static-cms-si.s3.amazonaws.com/media/-filer_public/68/f7/68f7a6b4-2b0a-4466-91af-9d2b10e57d97/indicedeconfiancadoempresarioindustrial_abril2020.pdf

من المتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة البرازيلية خلال عام 2020، ولكن بوتيرة أبطأ من تلك التي تم التنبؤ بها سابقاً، وذلك نتيجة وجود توقعات بهبوط انتاج الصويا في البلد. حيث قام معهد البحث في الاقتصاد التطبيقي بمراجعة تقديراته وهو الآن يتوقع زيادة بنسبة 2.4 % في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وكانت التوقعات لغاية شهر مارس 2020 تعبر عن زيادة بنسبة 3.8% لهذا القطاع خلال عام 2020. وهذه الرؤية تفسر الطلب البرازيلي الكبير على الأسمدة والمخصبات من السوق الدولية وكذلك أهمية الدول العربية في تزويد هذه المواد.

آخذين بالاعتبار انخفاض سعر البترول في السوق العالمية، تجاوزت صادرات الدول العربية من هذه المادة إلى البرازيل عتبة US$ 60 مليون في عام 2020، ما يعكس زيادة بنسبة 26.1% عند المقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. تم تصدير 2.4 مليون طن من هذه المادة إلى البرازيل في هذه الفترة. وتحتل الدول العربية المركز الأول من بين أبرز مصدري النفط إلى البرازيل في العالم.

أبرز صادرات الدول العربية إلى البرازيل في الفترة بين يناير وأبريل 2020

أبرز البلدان المصدرة		أبرز الزيادات	
اسم البلد	ملايين الدولارات مقارنة 19/20	اسم البلد	مقارنة 20/19 ملايين الدولارات
السعودية	US$ 561 / -19.0%	قطر	US$ 153 / +255%
المغرب	US$ 299 / +59.0%	المغرب	US$ 299 / +59%
الجزائر	US$ 258 / -61.8%	الأردن	US$ 19 / +2006%
قطر	US$ 153 / +255%	لبنان	US$ 2 / +137.7%
الإمارات	US$ 116 / -36.9%		

أبرز المواد المصدرة من قبل الدول العربية إلى البرازيل خلال عام 2020

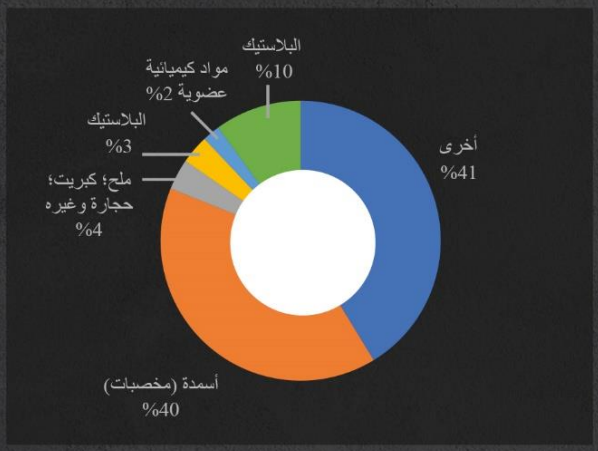

صادرات الدول العربية إلى البرازيل مصنفة حسب نسبة التقدم التكنولوجي

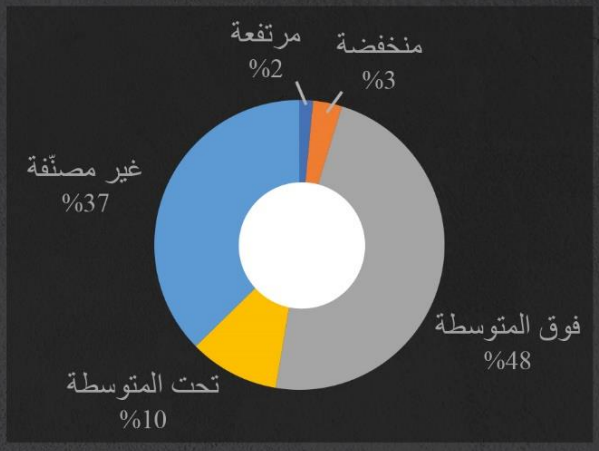

الواردات من البرازيل مصنفة حسب نسبة التقدم التكنولوجي

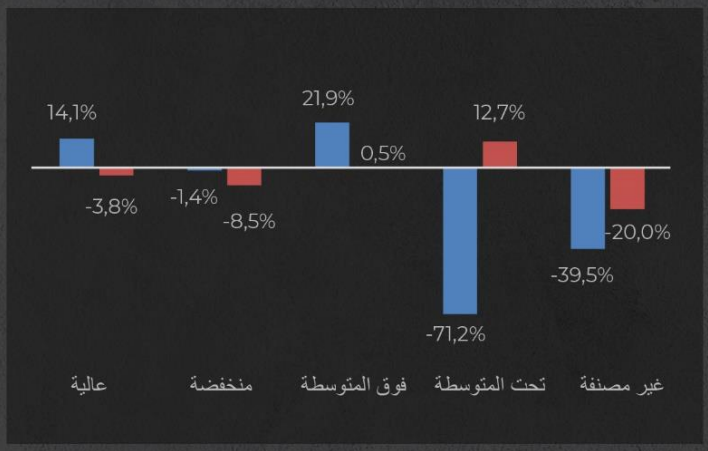

صادرات الدول العربية إلى البرازيل مصنفة حسب القيمة المضافة على البضائع

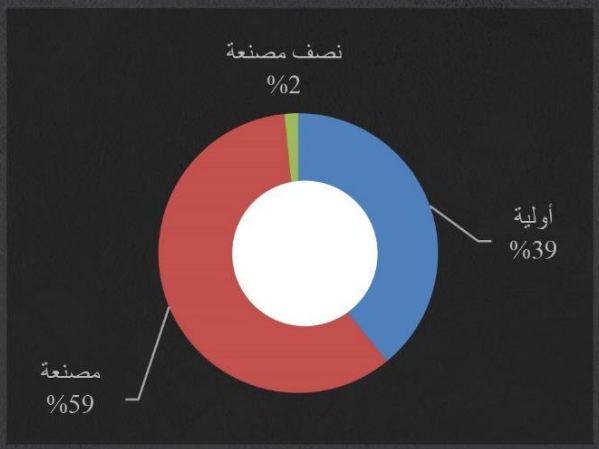

الواردات من البرازيل حسب القيمة المضافة

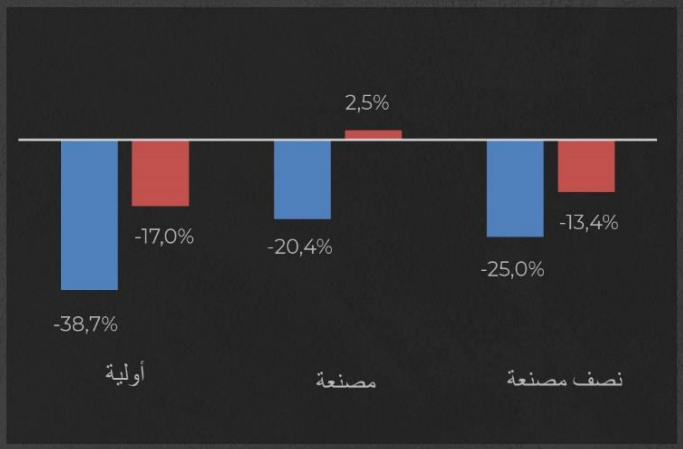

إن انخفاض أسعار النفط يعتبر مشكلة استدامة مالية بالنسبة إلى الدول العربية. حيث أن الإيرادات والضرائب المحصلة من تصدير البترول هي بمثابة مصدر هام للإيرادات الضرورية للاستثمار ولاستمرار السياسيات المالية لهذه البلدان، وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد ارتفاع كبير في قيمة المصروفات التي تخصصها الحكومات لاحتواء الآثار السلبية الواقعة على الصحة العامة وعلى أعمال الأفراد في ظل انتشار وباء فيروس كورونا.

عانت أسعار النفط بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي عليها من الآثار السلبية الناتجة عن المفاوضات غير المثمرة بين المملكة العربية السعودية وروسيا في سبيل إيقاف انتاج البترول بغاية المحاولة لإبقاء أسعار هذه السلعة مرتفعة في السوق العالمية، وبذلك تعطي لبلدانها فرصة لأخذ نفس على الصعيد المالي وذلك من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي. ومع ذلك فإن تقديرات السوق تشير إلى أن سعر هذه المادة يجب ألاّ يتجاوز عتبة US$ 54 للبرميل الواحد حتى عام 2023، وهذا السعر لا يزال دون المستوى الوسطي المسجل في عام 2019 (US$ 61,40). وأحد العوامل الأخرى المسببة لانخفاض الطلب على البترول هو حقيقة أنّ، بعض الشركات الكبرى التي تتاجر بالنفط من نوع "برنت" (وهو المعيار لسوق النفط العالمي) بدأت بتخزين السلع في الناقلات والتي تم استئجارها لهذه الغاية بالتحديد.

إن تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يعتمد كثيراً على أداء الأنشطة الصناعية والتجارية لأبرز الاقتصادات في العالم، وذلك على أساس تفاوت طلب هذه الاقتصادات على الوقود إما بالارتفاع أو بالنقصان، آخذين بعين الاعتبار أن العرب من أهم موردي البترول في العالم. وللعلم فإن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مترافق تماماً بسلوك الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات البلدان الشريكة لها. إذ أن وجود ناتج محلي إجمالي منخفض في الاقتصادات العالمية الكبرى يعني وجود طلب منخفض على الوقود، وبالتالي وبطبيعة الحال سيؤدي إلى تدفق أقل للنقد الأجنبي إلى الدول العربية، نتيجة هبوط كمية صادراتهم من هذه المادة.

تطور الناتج المحلي الإجمالي (التباين %)

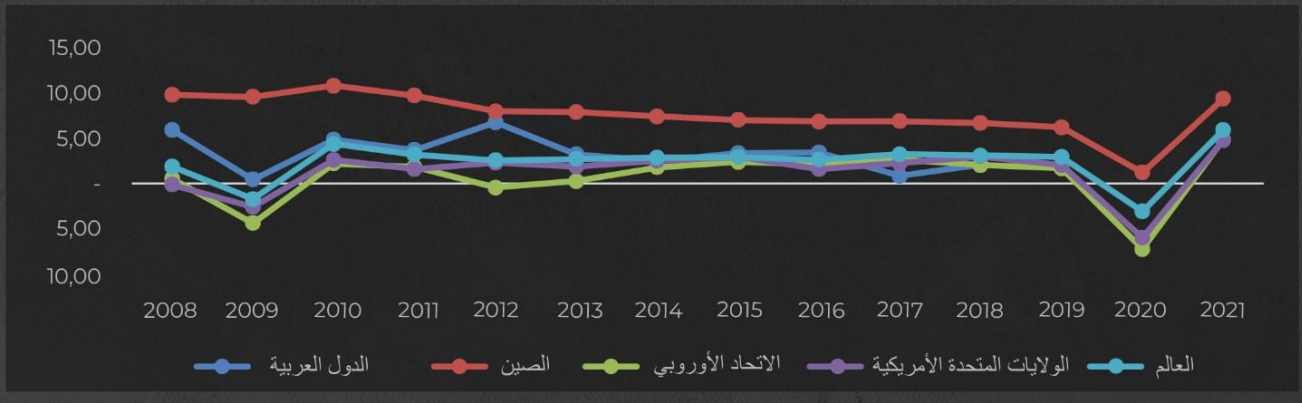

نسبة البطالة - الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: U.S Bureau of Labor Statistic

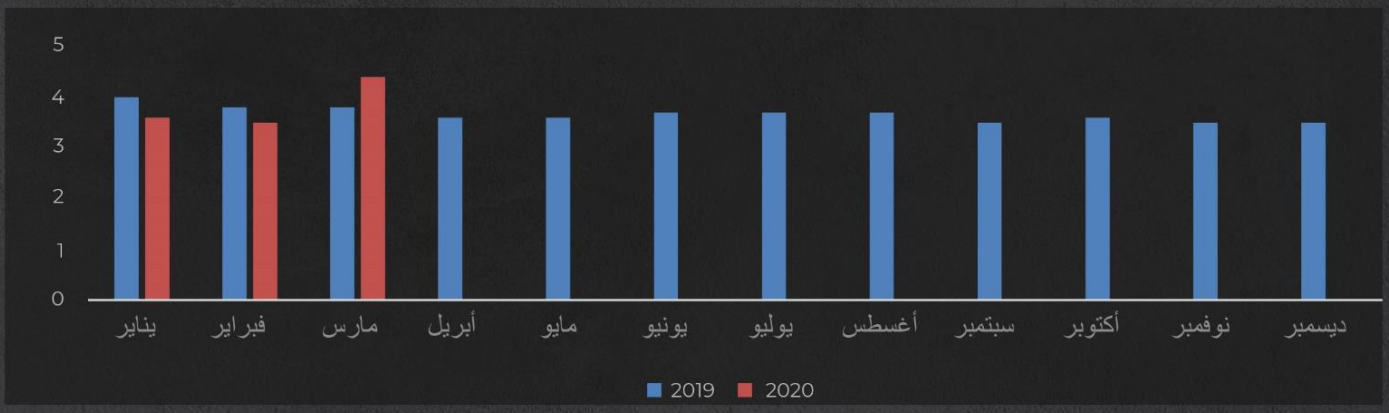

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة لهذه السلعة، فإن استدامة سياساتها الحكومية معرضة للخطر سواء بسبب انخفاض الأنشطة أم نتيجة انخفاض المبالغ المحولة بين أعضاء جامعة الدول العربية التي مصدرها المساعدات الدولية. إن الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية تبدي حالياً صعوبات في تأمين الموارد لتخصيصها في موضوع احتواء وباء فيروس كورونا، وللحفاظ على استمرار أنشطتها الاقتصادية الداخلية.

أبرز واردات الدول العربية من البرازيل خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2020

أبرز البلدان المستوردة		أبرز الزيادات	
اسم البلد	ملايين الدولارات إمقارنة 19/20	اسم البلد	مقارنة 20/19 ملايين الدولارات
السعودية	%1.5+ | US$ 636	الجزائر	+16.9 % | US$ 384
الامارات	%26.3- | US$ 556	المغرب	+11.1 % | US$ 176
الجزائر	%16.9+ | US$ 384	العراق	+34.9 % | US$ 165
مصر	%29.7- | US$ 352	تونس	+17.2 % | US$ 101
البحرين	%0.5+ | US$ 254	الكويت	+17.8 % | US$ 75

أبرز المنتجات التي استوردتها الدول العربية
من البرازيل خلال عام 0202

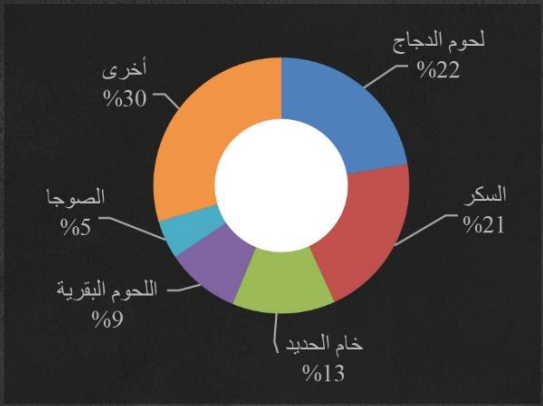

وارادات الدول العربية مصنفة حسب نسبة
التطور التكنولوجي

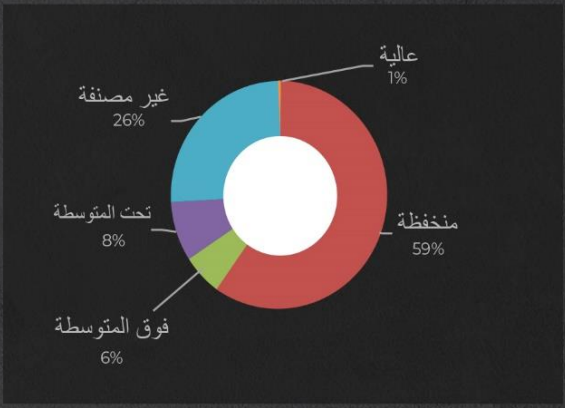

الصادرات إلى البرازيل مصنفة حسب نسبة
التطور التكنولوجي

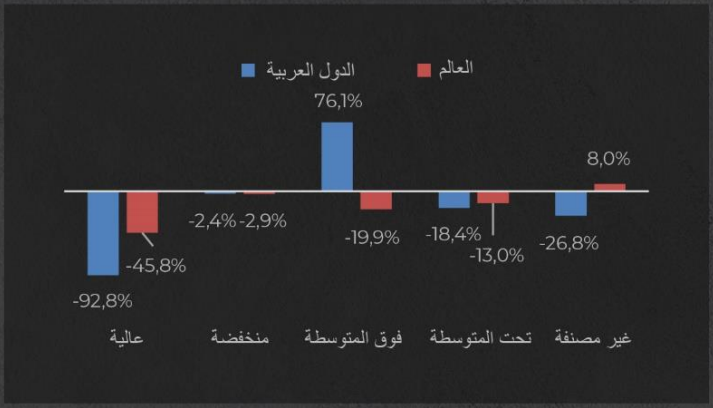

صادرات الدول العربية إلى البرازيل مصنفة
حسب عامل القيمة المضافة

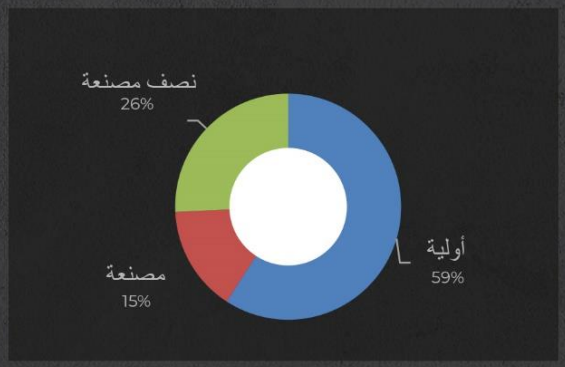

الصادرات البرازيلية مصنفة حسب عامل
القيمة المضافة

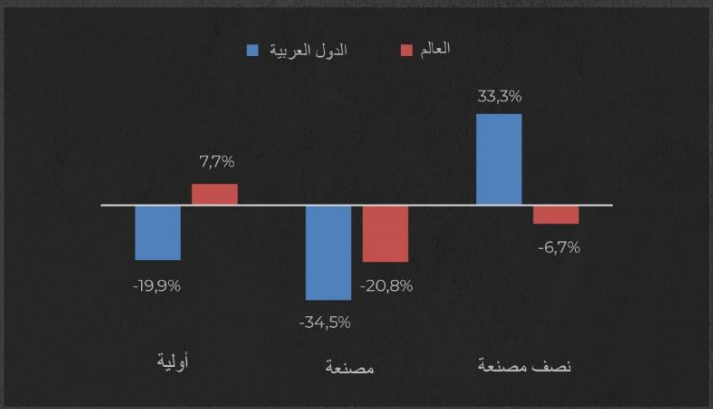

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والقيود الموضوعة على التجارة الخارجية، وزيادة نسب البطالة هي عوامل تضغط عكساً على مسيرة استدامة الأمن الغذائي في منطقة الدول العربية. وجاء في خطاب UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): مايلي "في ظل وجود هذه الفجوات، يترتب على كبرى الدول المصدرة للأغذية احترام التزاماتها تحت مظلة متطلبات منظمة التجارة الدولية (WTO) لضمان التدفق الحر للمنتجات الغذائية والابتعاد عن فرض القيود على الصادرات وغيرها من التدابير التي من شأنها تعطيل التجارة وإلحاق الضرر بالواردات الغذائية في الدول المستوردة الأكثر ضعفاً".

مشاركة قطاع الزراعة والثروة السمكية والغابات
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018)
المصدر: صندوق النقد العربي.

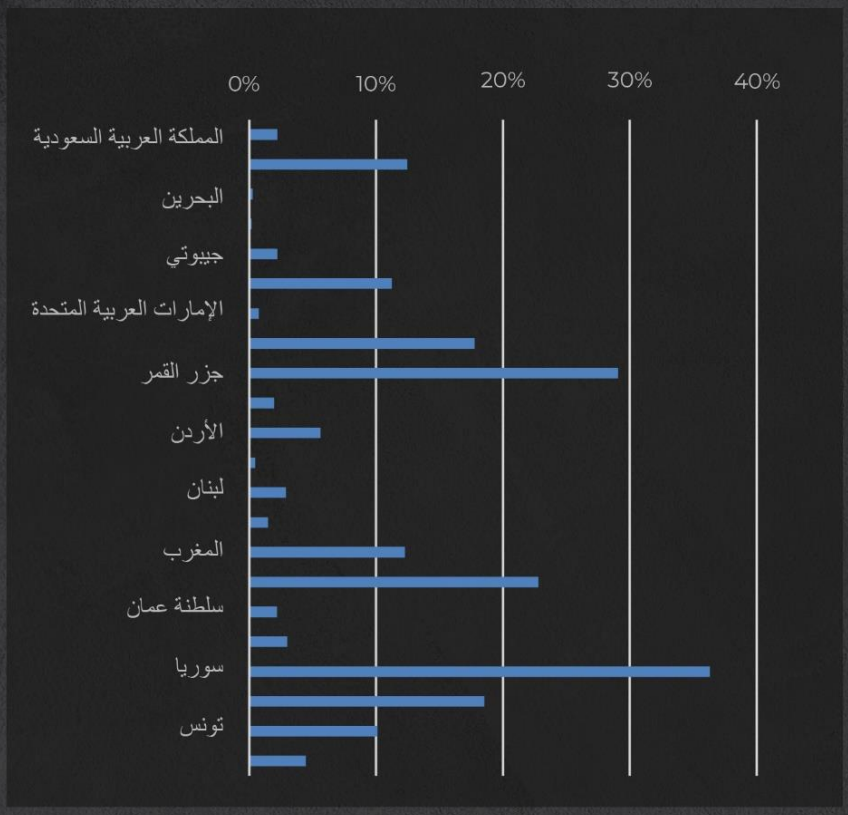

تصنف الدول العربية على أنها من كبار المستوردين للمواد الغذائية لضمان الأمن الغذائي لشعوبها. وبوجود الصراعات الداخلية وتزايد أعداد اللاجئين فإن توافر الأغذية للعرب مهدد أيضاً بفعل عوامل المناخ المحلي على الإنتاج الزراعي الذي هو بالأساس إنتاج محدود.

حتى بوجود هذه الأحداث السيئة، فإن التحفيز لنمو الإنتاج الزراعي في المنطقة واضح بشكل علني، وهذا يفتح منفذاً لفرصة جديدة تسنح للبرازيل بتعزيز علاقاتها التجارية مع تلك الدول، حتى لما هو أبعد من مجرد وجود تجارة بسيطة في مجال المواد الغذائية والمشروبات وذلك عبر التعاون والتجارة التكنولوجية للإنتاج والإدارة الزراعية الرقمية. لجأت دولة قطر بعد أن تعرضت للمقاطعة من قبل بقية دول اتحاد التعاون الخليجي، للاستثمار بقوة في مجال انتاج لحوم الدجاج ومنتجات الألبان. وبدورها المملكة العربية السعودية وفي خطوة منها لردع الخطر الذي قد يطال الأمن الغذائي في ظل انتشار وباء فيروس كورونا، خصصت US$ 532 مليون دولار أمريكي لتمويل الواردات الغذائية للبلد.

التجارة الخارجية للبرازيل مع بقية دول العالم فيما يخص المواد المخصصة لمواجهة وباء كوفيد-19

بالتوازي مع الجهود التي تبذلها البرازيل لتسليح نفسها من أجل التصدي لوباء كوفيد-19 فإن الواردات الإجمالية البرازيلية من المعدات والمنتجات والمدخلات ذات الصلة قد تجاوزت US$ 2,6 مليار دولار بين الفترة من يناير وحتى أبريل 2020، أي بزيادة بنسبة 5.6 % بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. ومن جانبها هبطت الصادرات البرازيلية لنفس المواد السابقة بنسبة 8.4 % حيث بلغت قيمتها US$ 519,6 مليون.

أما بالنسبة إلى الدول العربية فقد سجلت وارداتها من البرازيل من تلك المواد ما يقدر بـ US$ 3,03 مليون، وذلك يعبر عن انخفاض بنسبة 52 % مقارنة بالفترة من يناير وحتى أبريل لعام 2019. وأما صادرات الدول العربية إلى البرازيل فقد نمت بنسبة 2 % حيث سجلت US$ 3,21 مليون. إن أبرز المشترين للصادرات البرازيلية في تلك الفترة هم: الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وتشيلي، في حين أن أبرز الموردين للبرازيل هم: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا.

الاستخدام النهائي للمواد المستوردة (2020)

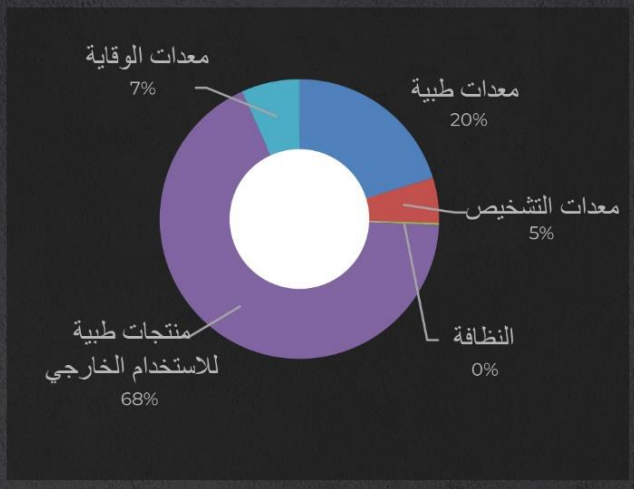

أهم الموردين للمواد المخصصة لمواجهة وباء كوفيد-19 في عام 2020

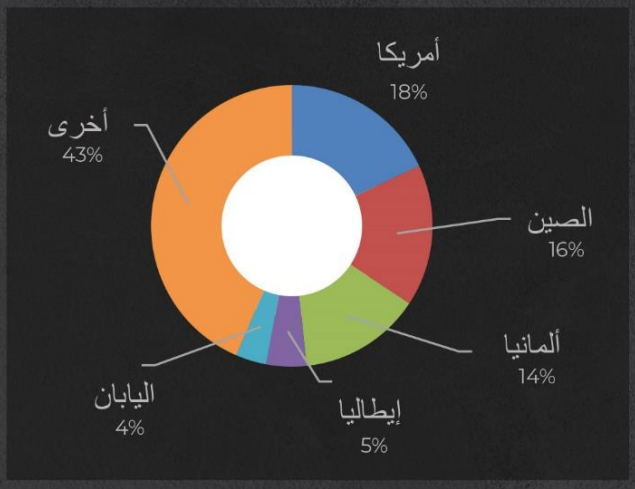

الاستخدام النهائي للمواد المصدرة (2020)

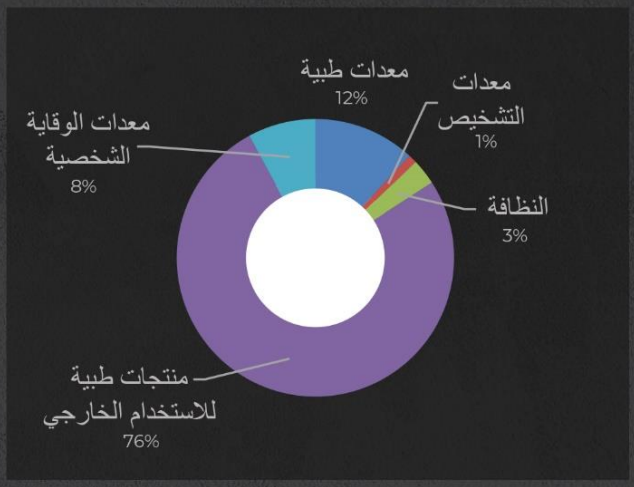

أبرز المشترين للمواد المخصصة لمواجهة وباء كوفيد-19 في عام 2020

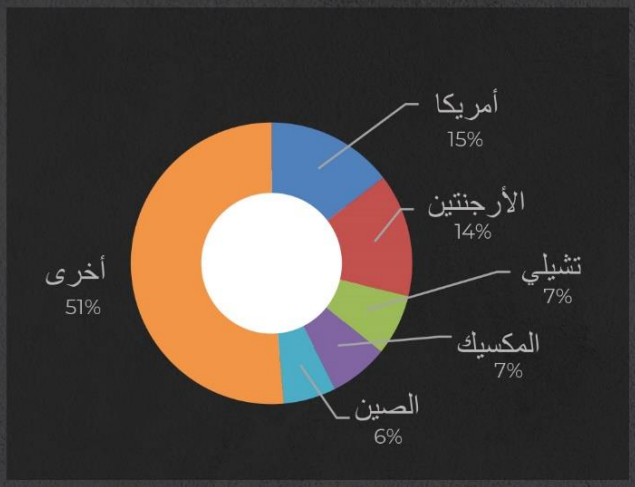

المعدات الطبية

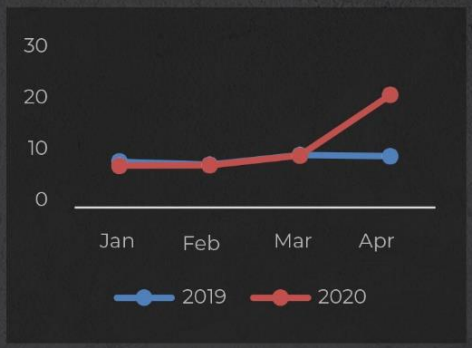

معدات التشخيص

معدات الوقاية الشخصية

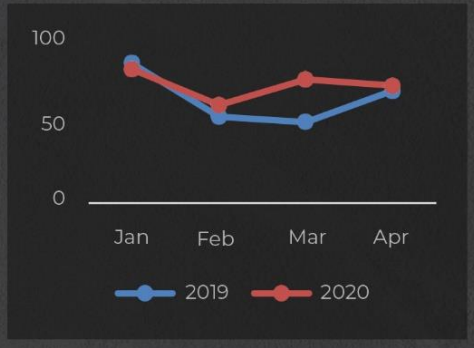

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

WWW.CCAB.ORG.BR

im@ccab.org.br

Headquarters

Brazil - Sao Paulo

Av Paulista 283/287, - 10th floor

Postal Code: 01310-000 - São Paulo

Phone: +55 (11) 3145-3200

E-mail: ccab@ccab.org.br

Branch Office

Brazil - Santa Catarina

Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10

CEP: 88301-303- Itajaí SC

Telefone: +55 (47) 3075-0601

Telefone: +55 (47) 3075-0248

International Office

United Arab Emirates - Dubai

DMCC Branch 668981

Jumeirah Lake Towers

Phone: 971 4 429 5885

E-mail: chamber@ccab.org.br